العرب
الخميس 2021/09/16
السنة 44 العدد 12181

خطة لابيد التي لا تنفع

علي الصراف
كاتب عراقي

تتضمن الخطة التي عرضها وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد (الاقتصاد مقابل الأمن في غزة) نيّات لتحسين الأوضاع المعيشية في غزة، ولكنها تكشف في الوقت نفسه عن مستوى مبالغ فيه من الانحطاط الأخلاقي. كما أنها خطة لا تنقصها الرغبة في السلام، فحسب، بل لا تفكر فيه أصلا.

الأزمة في غزة ليست أزمة اقتصادية لمليوني إنسان يعيشون في 410 كيلومترات مربعة مغلقة عليهم من كل الجهات. وهي ليست أزمة أمن بالنسبة إلى إسرائيل، حيث تقوم الفصائل الفلسطينية بتطوير قدرات عسكرية يمكنها أن تهدد أمن المستوطنات الإسرائيلية. إنها أزمة حالة حرب لم تنته بتنفيذ اتفاق شامل للسلام. أزمة علاقة مريرة بين سجين وسجّان، بين ضحية ومغتصب.

الرئيس عباس هو آخر من يمكن لإسرائيل أن تراهن عليه ليس لأنه فقد شرعيته وليس لأنه ضعيف وعاجز بل لأنه لا يمثل قضية شعبه ولا يمثل حتى من يدورون من حوله

يخادع لابيد نفسه عندما يعرض خطة اقتصادية لتحسين الحياة في غزة. ويخدع الرئيس الفلسطيني محمود عباس نفسه عندما يجد في هذه الخطة سبيلا لكي يمد نفوذ سلطته غير الشرعية على القطاع، أو أن يجني منها منافع اقتصادية.

دعك من غزة. فليحل لابيد الأزمة مع الضفة الغربية أولا. أم أنه لا توجد هناك أزمة؟ سلطة الخنوع والذل التي يقودها الرئيس عباس لا تشكل تهديدا أمنيا لإسرائيل. فهل هذا يعني أنه لا توجد أزمة؟ هل يعني أنه لا يوجد مبرر لتقديم حلول؟

كم تمثل الطمأنينة لسلطة الرئيس عباس بالنسبة إلى إسرائيل؟ هذا الرجل، بالمصائب التي يلحقها بشعبه، يمكن أن يذهب إلى الجحيم في أي وقت، بهذه الوسيلة أو تلك. وهو يقبع في جحر خائفا من شعبه الذي يتظاهر ضده، فهل هذا يعني أنه لا حاجة إلى السلام؛ لا حاجة إلى وقف عمليات الاستيطان؛ لا حاجة إلى وقف حملات التهويد في القدس الشرقية؛ لا حاجة إلى وقف التمدد الإسرائيلي في أراضي المنطقة (ج) في الضفة الغربية؟

وفي مقابل ماذا يتم شراء صمت عباس؟ أبصفقات اقتصادية أخرى؟ أم تراه يكتفي بنعمة الرضا عليه؟ وحتى لو كان الرجل لا يطمح في دنياه أكثر من أن يموت وإسرائيل راضية عنه، فهل يعني ذلك أن قصة الصراع انتهت؟

الأزمة في غزة، هي ذاتها الأزمة في الضفة الغربية والقدس. وهي ذاتها الأزمة بالنسبة إلى كل فلسطيني فقد أرضه، وأمضى حياته في سجن، أو حُكم عليه بعشرين مؤبدا.

إسرائيل أكثر بلد في العالم يمتلك سجونا قياسا بعدد السكان. وهي أكبر سجّان في التاريخ. ويبلغ مجموع المحكوميات فيها رقما لم تبلغه أي سلطة تعسف في التاريخ.

وللفلسطينيين 4850 أسيرا في جلبوع والدامون ومجدو والرملة وعوفر وعسقلان وكيدار والنقب ونفحة وعشرات غيرها. وهناك بينهم 543 سجينا محكوما بالمؤبد. والمؤبد في إسرائيل، ليس كما أي بلد في العالم، إذ يبلغ 99 عاما. وهو ما يجعل المجموع الأولي لسنوات سجن المحكومين بالمؤبد 53757 عاما. وهذا لا يشمل أحكام المؤبد المضاعفة التي يُحكم بها على العشرات من السجناء. أحدهم هو عبدالله البرغوثي محكوم عليه بـ67 مؤبدا. أي أنه لن يخرج من السجن إلا بعد مرور 6633 عاما. وكأن إسرائيل تخترع تاريخا افتراضيا للبقاء إلى ذلك الحين.

هؤلاء سجنوا بماذا؟ ومن أجل ماذا؟ وما هي حصتهم من صفقة لابيد الاقتصادية الغبية؟

يكفي إسرائيل عارا أن السجناء فيها لا يستطيعون الهرب، حتى ولو صنعوا تراجيديات تصلح لألف فيلم سينمائي.

التخطيط للهرب حق صامت من حقوق أي سجين. لأنه حلم بالحرية على الأقل. حلم إنساني نبيل لمن يُسجنون على قضية وطنية. إلا في إسرائيل، فالسجين حتى إذا ظل يحفر نفقا للحرية عاما أو عامين، فإنه عندما يخرج، سوف يجد نفسه في سجن أكبر، يقضي فيه خمسة ملايين فلسطيني حكما بالمؤبد. ومن السهل للغاية أن يُعاد إلقاء القبض عليه.

ما هي القضية التي تجعل إسرائيل كلها دولة سجّان وسجين؟ وهل يمكن للحياة في السجن أن تكون مرفهة إذا ما حصل السجين للمرة الأولى بعد سنوات الحصار على طعام أكثر قليلا مما كان يحصل عليه؟

الإسرائيليون ليسوا حمقى ولا أغبياء. ولكنهم يستحمقون رئيس سلطة فلسطينية ذليلا ومتخاذلا. هو يعرف، وهم يعرفون أنه رئيس غير شرعي ولا يحظى إلا بدعم عصابة صغيرة من المنتفعين حوله.

الحق في العيش، في الماء النظيف، في الكهرباء، ليس حقا يليق التفاوض عليه. إنه حق إنساني مسبق. إلا أن إسرائيل ظلت تخنق الملايين الخمسة لكي تجعلهم يتفاوضون على لقمة الطعام في مقابل أن يمنحوها الأمن. أي أن يمنحوها الحق في مواصلة الاستيطان، والحق في نكران حق الفلسطيني في أرضه، والحق في أن يبقى الفلسطيني أسيرا خلف أسوار سجن كبير أو صغير، والحق في أن ترد عليهم بالصواريخ والطائرات والمدافع مع كل حجر أو بالون حراري يطلقه أطفال في غزة. هذه هي المعادلة التي يقترحها لابيد. وهي معادلة إذلال أولا؛ معادلة تجريد متعمد من بديهيات الحقوق الإنسانية.

وتفترض إسرائيل، بما أنها حصلت على موافقة خرتيت نباتي غير مؤذ ويوشك على الانقراض، أنها تستطيع أن تقلب معادلة السلام لتكون معادلة من قبيل "الطعام مقابل الأمن".

هذه معادلة لا تصنع سلاما، ولن توفر لإسرائيل أمنا لأنها تجانب الموضوع تماما.

أكثر من نصف سكان غزة لاجئون فقدوا أرضهم. السلام يبدأ عندما يسترد هؤلاء بعض حقوقهم؛ يبدأ عندما يتم رفع أسوار الحصار؛ ويطلق سراح السجناء. وإذا هرب أحدهم ليمارس حلما بالحرية، فإنه يجد ملجأ يلوذ إليه، لكي لا يقال إنه خرج من سجن ليجد نفسه في سجن آخر.

الرئيس عباس هو آخر من يمكن لإسرائيل أن تراهن عليه، ليس لأنه فقد شرعيته، وليس لأنه ضعيف عاجز وذليل، بل لأنه لا يمثل قضية شعبه. لا يمثل حتى العصابة التي تدور من حوله. لا يمثل حتى نفسه إذا وقف أمام المرآة لكي تحاكمه على ما ترتكبه عصابته من انتهاكات ومظالم وأعمال قهر.

السلام أولا. وليس الطعام أولا. الأرض والحرية أولا، وليس الكهرباء أولا.

من أين جاء لابيد بهذه الكمية من الغباء لكي يفترض أن معادلاته صالحة حتى للتحدث فيها؟

لابيد يجعل من نفسه أضحوكة إذا ظن أنه يستطيع أن يُغري فلسطينيا واحدا لم يفقد عقله، أو لم يفقد ضميره، أو لم يفقد الحس، بخطته الاقتصادية.

خير لغزة أن تبقى تحت القصف، وخير لخمسة ملايين فلسطيني أن يبقوا يرشقون السجان بالحجارة من أن يقبلوا بعرض مخز يفاوضهم على حقهم في الماء النظيف.

الماء والكهرباء والطعام، منذ متى أصبحت موضوعا تفاوضيا لو لم يكن السجان قد بلغ من الانحطاط الأخلاقي ما بلغ؟ وهل يجوز التفاوض أصلا مع سجان بلغت به السفالة إلى هذا الحد؟

لو أن السجناء الستة الذين فروا من سجن جلبوع، لم يجدوا أنفسهم في جلبوع، لكان الوضع مختلفا. ولكان لوجهة النظر هذه ما يجدر أن يجادلها. ولكن ها نحن هنا. وهذه هي إسرائيل.

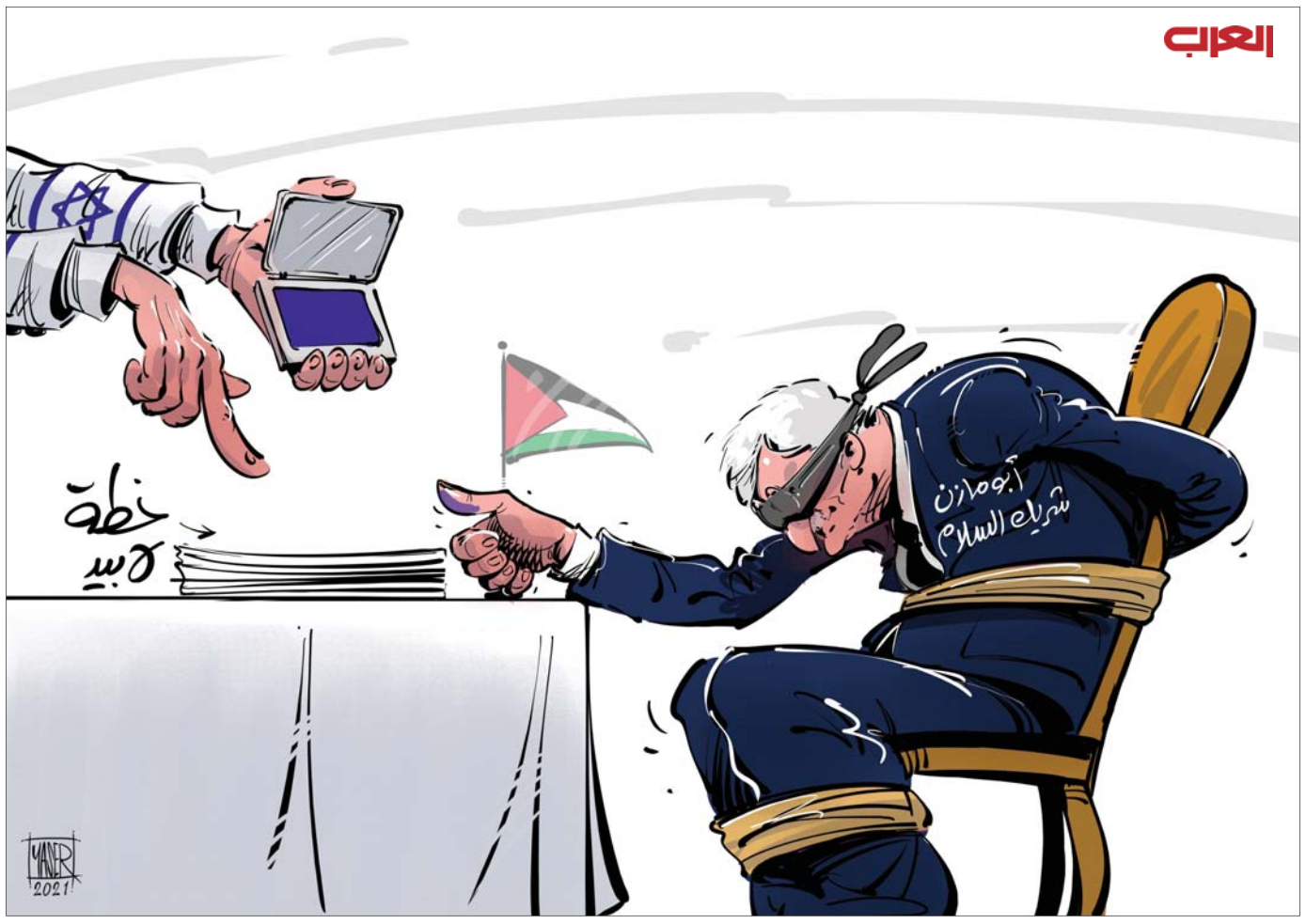

إنما المختلسون إخوة

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

قبل الدخول في تفاصيل الموضوع لا بد من الاعتراف بأن الفساد في العراق لا يمكن أن يقهر مادام هناك خلطٌ بين السياسة والدين والولاء والعمالة. إذ لا يمكن لمختلس عراقي، كبيرا كان أو صغيرا، أن ينجو من الحساب والكتاب دون دراية الحكومة والمجتمع العراقي بمساجده وحسينياته، وبدون حماية السلاح المتسيدّ الذي لا يغلبه غلاب. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى لا يمكن تهريب الأموال، وهي بالأكوام، دون تعاون وتفاهم وتساهل وترحيب من دول الجوار، لينتقل منها إلى الدول الأخرى، بعد ذلك.

والآن، تعالوا نقرأ هذه الأخبار العراقية.

"أعلن عضو اللجنة العليا لمكافحة الفساد سعيد ياسين أن حجم الأموال العراقية المسروقة المهربة إلى الخارج بلغ 360 مليار دولار".

ومنظمة الشفافية الدولية في تقريرها الصادر مطلع العام الحالي عن مؤشرات الفساد لعام 2020 وضعت العراق في كعب قائمة الدول الفاسدة، معلنةً "أنه قد احتل المرتبة 160 من بين الـ180 دولة في العالم، في مؤشرها للفساد".

والثابت، وبالوثائق التي تنشرها أجهزة حكومية عراقية وأجنبية وهيئات متخصصة في مراقبة الأموال المسروقة، أن كثيرين من حكام العراق الأميركي، ثم العراق الإيراني، وقد كانوا قبل الغزو الأميركي وقبل الاحتلال الإيراني، فقراء معدمين لاجئين في دول الاغتراب، قاموا بشراء عمارات وقصور وشركات ومصانع ومزارع في إيران وسوريا ولبنان وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وتركيا والأردن ودبي.

والمؤكد، والحالة هذه، أنها لم تكن مخبأة في جيوبهم وحقائبهم، لنصدق أن الضابط المفتش "الأهبل" عجز عن اكتشافها، أو أنها لم تكن مجوهرات على صدور زوجاتهم وأذرعهن، ثم تم بيعها في بلد الوصول وتحويلها إلى نقد، بعد ذلك.

طبعا، هناك احتمالان. فلأنها أموال طائلة بعشرات الملايين فإما أن يكون أصحابها قاموا بتحويلها من حساباتهم الشخصية في المصارف العراقية إلى حساباتهم الشخصية في الدول المضيفة، أو بصفقات استيراد وهمية لم تعترض عليها سلطات الدول التي استقبلت تلك المسروقات، أو أنها كانت في صناديق وحقائب وتمكن المهربون الكبار من تأمين مرورها عبر الحدود إلى دول الجوار، بسلام.

رغم أن أغلب الدول التي تتشدد في تطبيق قوانينها التي تمنع تهريب العملة تفرض على المسافرين القادمين إلى مطاراتها ومنافذها الحدودية أن يصرحوا عن المال الأجنبي الذي يحملونه نقداً، إذا كان أكثر من حدٍ معين، يختلف من دولة إلى أخرى، ولكنه في كثير منها يكون بما يعادل عشرة آلاف دولار أميركي.

وكثيراً ما يتعرض القادمون والمغادرون لتفتيشٍ دقيق وفوضوي مزعج ومحرج، بحثا عن أموال غير مصرح بها، خصوصا الذين يثيرون شكوك المسؤولين عن الجمارك.

لأنها أموال طائلة إما أن يكون أصحابها قاموا بتحويلها من حساباتهم الشخصية في المصارف العراقية إلى حساباتهم في الدول المضيفة أو بصفقات استيراد وهمية لم تعترض عليها الدول التي استقبلت تلك المسروقات

حدث قبل مدة أن حوَّل مصرف عراقي عشرين ألف دولار إلى حساب تجاري عائد لشركة مسجلة في الولايات المتحدة تسديدا لدين موثق بفواتير حقيقية، لكن البنك الأميركي أصرَّ على طلب بيانات أخرى تعجيزية عن أصل الدين، وأسباب التحويل، ثم رفض قبول الحوالة، أخيرا، بعد أسابيع من الأخذ والرد، وأعادها إلى أصحابها في العراق، دون إبداء الأسباب، وذلك ضمن أجواء محاربة تبييض الأموال.

ولكنْ، وفي نفس اليوم، قام المرسل العراقي بتسليم مبلغ تلك الحوالة لمكتب تصريف أموال عراقي في بغداد، وبعدها بدقائق تلقى صاحب الشركة الأميركية مكالمةً هاتفية من مكتب خدمات مالية عراقي في الولايات المتحدة، وأبلغه بوصول (أمانة) نقدية بمبلغ عشرين ألف دولار، وطلب الحضور لتسلمها. وهذا ما كان.

فهل يعقل أن لا تكون الحكومة العراقية على علم بالمكاتب الخاصة المتخصصة بتصريف الأموال ونشاطاتها؟ وهل يعقل أيضا أن تكون السلطات التجسسية الأميركية لا تعلم بمثل هذه النشاطات التهريبية المفضوحة؟

وهنا نأتي إلى مشروع قانون الرئيس الدكتور برهم صالح في الثالث والعشرين من مايو الماضي الذي قدمه إلى البرلمان لاستعادة 150 مليار دولار تم تهريبها إلى الخارج عبر صفقات فساد منذ عام 2003، والذي ينتظر أن يقره نوابٌ أغلبهم أصحاب أموال مهربة لعلهم يوافقون على استعادتها.

ومع الإقرار بصدق نوايا الرئيس، ورغبته المخلصة لاستعادة تلك الأموال، خصوصا وهو يدعو إلى "تحالف دولي لمحاربة الفساد على غرار التحالف ضد داعش"، مشددا على "ضرورة تجفيف منابع الفساد"، فإن أحلامه لن تتحقق.

وهنا مكمن العجب. فالرئيس خير العالمين علم اليقين بأن تلك الأموال قد تحولت إلى عقارات وأسهم وشركات مسجلة بأسماء غير مختلسيها، والحكومات التي يطالبها بتجفيف الفساد هي نفسها الحكومات التي استقبلت المسروقات، ورحبت بها، ومنحت أصحابها الرعاية والحماية والاحترام. وعوض صاحبها الشرعي، الشعب العراقي، على الله.